مجلـــة العلــــوم التربـــوية
والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)



Humanities and Educational
Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

مواطن الاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك وعلاقتها بأصول التفسير(*)

طه ياسين ناصر الكبيسي
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية الآداب، بجامعة البحرين - البحرين
kobaisi@uob.edu.bh

*) تاريخ تسليم البحث 13/9/2025 تاريخ قبوله للنشر 17/11/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

مواطن الاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك وعلاقتها بأصول التفسير

طه ياسين ناصر الكبيسي
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية الآداب، بجامعة البحرين - البحرين

الملخص

يهدف البحث لبيان كثرة المواطن التي يمكن الاستشهاد بها من حديث واحد، وهذا بسبب وفرة المعاني التي يشتمل عليها الكلم النبوي، وقد خصصت علم أصول التفسير ميدانًا لهذه الشواهد، وقد بلغت مواطن الاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك واحدًا وأربعين موضعًا.

أصَّل هذا البحث لكثير من مسائل هذا العلم، كتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير النبوي، وكذا تفسير الصحابة، واللغة، ونحو ذلك، وهو أمر من الأهمية بمكان، في علم أخذ يستقل مؤخرًا بعد أن كان من ضمن موضوعات علوم القرآن، فكانت العناية بأصول التفسير وما يتعلق به أمرًا في غاية الأهمية.

تقدمت البحث مقدمة وتمهيد، ثم أتبع ذلك بأربعة مباحث، فخاتمة وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: مواطن، الظلم، الشرك.

Instances of Citing the Hadith Interpreting “Injustice” as “Polytheism” and and its relation to the principles of Qur’anic exegesis

the last three verses of Surah Al-Munafiqun, structured into three sections

Dr. Taha Yaseen Nasser Alkobaesy
Professor of Quranic Studies and Interpretation
Department of Arabic Language and Islamic Studies
College of Arts, University of Bahrain, Bahrain

Abstract

This study aims to demonstrate that a single hadith can be cited in numerous instances, and that's due to the abundance of meanings contained within the Prophetic words .

I've used the Fundamentals of Qur’anic Exegesis (Uṣūl al-Tafsīr) as a field in which I demonstrate the abundance of these instances. The instances of citation from the hadith interpreting “injustice” (ẓulm) as “polytheism” (shirk) reached forty one occasions.

This research establishes foundations for many issues within this field, such as interpreting the Qur’an by the Qur’an, Prophetic exegesis, interpretations of the Companions, and the use of language as a source of exegesis, and so on.

This is very important, in a discipline that has recently became distinct after being considered a part of the broader ‘Ulūm al-Qur’ān (Sciences of the Qur’an). Hence, focusing on the Fundamentals of Exegesis and related topics is of great importance.

The study begins with an introduction and a prelude, followed by four sections, an ending, and recommendations.

Keywords: Instances, Injustice, Polytheism.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فلعلم أصول التفسير أهمية كبيرة، فوَفق هذه الأصول يمكن معرفة الصواب والخطأ في تفسير القرآن الكريم، كما أنه يبين الأصول التي ينبغي أن يسير عليها من يفسر كلام الله عز وجل، ولا شك أن للنصوص القرآنية والنبوية أثرًا كبيرًا في وضع تلك الأصول، ومن خلال تدريسي لهذا العلم مرات عديدة، لاحظت أن هناك مثالًا يتكرر كثيرًا في مواطن متعددة، ونحن بصدد الاستشهاد على بعض الأصول، ومن هنا بدأت فكرة إعداد هذا البحث الذي عنونت له (مواطن الاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك، وعلاقتها بأصول التفسير) وهو يبين أهمية استنطاق النصوص لاستخراج ما فيها من أصول وضوابط وقواعد.

قُسِّم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، حيث مُهِّد للبحث بذكر الحديث وتخريجه، ثم تعريف أصول التفسير، في حين كان المبحث الأول عن مصادر التفسير، ثم تناول المبحث الثاني اختلاف المفسرين، وتطرق المبحث الثالث لشروط المفسر، أما المبحث الرابع والأخير فعن قواعد التفسير، اقتصر في ذلك كله على ما له تعلق بمواطن الاستشهاد بهذا الحديث، ثم خُتم البحث بخاتمة ذُكر فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

مشكلة البحث:

١- هل يمكن الاستشهاد بحديث واحد على مواطن متعددة؟

٢- كيفية الاستفادة من الحديث في تأصيل علم أصول التفسير؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث فيما يأتي:

١- بيان ما للنصوص النبوية - على وجه الخصوص، وما لهذا الحديث من خصوصية لتأصيل لعلم أصول التفسير.

٢- بيان إمكانية الاستفادة من النصوص النبوية في الاستشهاد على مواطن متعددة من علم أصول التفسير.

منهج البحث:

اتبع الباحث في هذا البحث منهجين: الأول: المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع المواطن التي يمكن الاستشهاد بها من خلال هذا الحديث الشريف، والآخر: المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال تدبر الحديث، واستنباط الموطن المناسب.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحديث النبوي الذي يفسر الظلم الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢] بالشرك الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان:١٣]، ومن خلال أصول التفسير فقط، وسيشار للحديث في البحث - اختصارًا - الحديث، أو الحديث موضوع البحث، وذلك في غالب الأحيان.

خطة البحث:

تضمن البحث مقدمة وتمهيداً وأربعة مباحث وخاتمة.

التمهيد: وفيه ذكرٌ للحديث موضوع البحث، مع التعريف بأصول التفسير.

المبحث الأول: **مصادر التفسير**، وتحته مطالب:

المطلب الأول: القرآن الكريم

المطلب الثاني: السنة النبوية

المطلب الثالث: تفسير الصحابة

المطلب الرابع: اللغة العربية

المطلب الخامس: الرأي.

المبحث الثاني: **الاختلاف بين المفسرين**، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقسام الاختلاف في التفسير من حيث القبول والرد

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف في التفسير من حيث التنوع والتضاد

المطلب الثالث: أسباب اختلاف المفسرين

المبحث الثالث: **شروط المفسر**، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشروط الشرعية للمفسر

المطلب الثاني: الشروط العلمية للمفسر

المبحث الرابع: **قواعد التفسير**، وتحته خمس قواعد:

القاعدة الأولى: إذا عرف التفسير من جهة النبي ﷺ فلا حاجة إلى قول من بعده.

القاعدة الثانية: ألفاظ الشارع محمولة على المعاني الشرعية، فإن لم تكن فالعرفية، فإن لم تكن فاللغوية.

القاعدة الثالثة: ما رجع الصحابة فيه إلى اللغة فحكمه القبول.

القاعدة الرابعة: الأصل حمل نصوص الوحي على ظواهرها إلا لدليل.

القاعدة الخامسة: الأصل أن يبقى العام على عمومه حتى يرد ما يخصصه.

الخاتمة: وتشمل أبرز النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث محكَّم تناول هذه الموضوع.

التمهيد:

يتضمن التمهيد مطلبين:

المطلب الأول: ذكر الحديث

للحديث روايات متعددة، سأقتصر على واحدة منها؛ لدلالتها على المقصود، ولأن الروايات كلها تتفق في المعنى العام، يقول البخاري: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عن الأَعْمَشِ، عن إِبْرَاهِيمَ، عن عَلْقَمَةَ، عَن عبدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذلك على أَصحابِ رسول اللهِ ﷺ، وقالوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّهُ ليس بِذَاكَ، أَلاَ تَسْمَعُ إِلى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان: ١٣]"(١).

المطلب الثاني: تعريف أصول التفسير

لا حاجة للتطويل في بيان التعريف اللغوي لأصول التفسير، إذ المقصود هو المعنى الاصطلاحي، وعلى هذا فأصول التفسير اصطلاحًا: "الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حالَ بيانه لمعاني القرآن، وتحريره للاختلاف في التفسير"(٢) وعرفها د. الطيار بأنها "المراجع الأولية التي يرجع إليها المفسر عند تفسيره للقرآن"(٣)، وأخصر منه: "ما يستمد منها تفسير القرآن الكريم"(٤).

المبحث الأول: مصادر التفسير

بين الزركشي هذه المصادر وعنون لها بفصل أسماه: "فصل في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن، وذكر أن مآخذ التفسير كثيرة، وأن أُمهاتُها أَربعةٌ، فبين أن الأول هو النَّقْلُ عن رسول اللهِ ﷺ، وهذا هُوَ الطِّرَازُ الْأَوَّلُ لَكِن يَجِب الْحَذَرُ مِن الضَّعِيف فِيه والموضوعِ...، أما الثاني فهو قول الصَّحابي، ثم تطرق لأقوال التابعين وأقوال العلماء في الرجوع إلى أقوالهم، ثم الْأَخذُ بمطلق اللُّغة، وختم تلك المآخذ بالتفسير بالمقتضى من معنى الكلامِ والمُقْتَضَب من قُوَّةِ الشَّرْعِ(٥).

الملاحظ هنا أن الزركشي لم يذكر تفسير القرآن بالقرآن، ولكنه أورده بعد ذلك، فقال:" قيلَ: أَحْسَنُ طَرِيقِ التَّفسِيرِ أَنْ يُفَسَّرَ القرآن بِالْقُرْآنِ فَما أُجمل فِي مكانٍ فَقَدْ فُصِّلَ فِي موضِعٍ آخَرَ وما اخْتُصِرَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ بُسِطَ فِي آخَرَ"(٦)، ويقصد بهذا النوع المقبول، إذ إن من تفسير القرآن بالقرآن ما يكون من قبيل الاجتهاد(٧).

أما تعريف أصول التفسير اصطلاحًا، فللمعاصرين تعريفات متعددة، لعل من أوجزها وأوضحها ما ذكره الطيار بأنها "المراجع الأولية التي يرجع إليها المفسر عند تفسيره للقرآن"(٨)، وأخصر منه: "ما يستمد منها تفسير القرآن الكريم"(٩). **[تحذف هذه الفقرة من هنا، وتوضع بعد التعديل في المطلب الأول]**

والآن نشرع في المقصود، ولنبدأ بالمصدر الأول من مصادر التفسير وهو القرآن الكريم.

المطلب الأول: القرآن الكريم

عرف المعاصرون تفسير القرآن بالقرآن بتعاريف عديدة، فمنهم من أوجز ومنهم من توسع، فتعريفه المختصر: "بيان القرآن بالقرآن"(١٠)، أو: "بيان معنى آية بدلالة آية أخرى"(١١).

أما من توسع فيه فقد بين كيفية التفسير وَفق هذا المصدر، فقال: "التفسير القائم على الاستدلال بالقرآن في بيان القرآن، بحمل بعضه على بعض حتى تتضح معانيه، ويزول إشكاله، وتتضح أحكامه وقضاياه"(١٢).

وفيما يأتي أهم المواطن التي يُستشهد بها في تفسير القرآن بالقرآن:

١- تأصيل هذا المصدر:

من خلال التأمل في الحديث الوارد عن النبي ﷺ وهو يبين معنى الظلم للصحابة، نجد أنه رجع في ذلك للقرآن الكريم، فقد فسر القرآن بالقرآن، ولا شك أنَّ هذا يُعد تأصيلًا لهذا المصدر، وحثًا على السير على نهجه(١٣)، "وقد احتذى الصحابة ﵃ حذو رسول الله ﷺ في تفسير القرآن بالقرآن، ونسجوا على منواله، فكان القرآن هو مصدرهم الأول في التفسير"(١٤).

يقول بعض الباحثين: "مما أطلق عليه العلماء فيما بعد بتفسير القرآن بالقرآن، كان معروفًا في الصدر الأول، وقد لجأ رسول الله ﷺ إليه عندما سئل عن تفسير بعض الآيات الكريمة، روى الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾"(١٥).

٢- النبي ﷺ أول من فسر القرآن الكريم بالقرآن:

من خلال ما سبق، وأن النبي ﷺ تولى هذا النوع، فيُعَد عليه الصلاة والسلام أول من فسر القرآن الكريم بالقرآن من البشر، وتقييد (من البشر)؛ لإخراج التفسير المتصل الذي هو أعلى أنواع تفسير القرآن بالقرآن، من مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١-٣].

٣- حجية تفسير القرآن الكريم بالقرآن:

تفسير القرآن بالقرآن ليس على درجة واحدة من الحجية، فتفسير القرآن الكريم المتصل، أعني أن يأتي تفسير اللفظة عقبها مباشرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ...﴾ [المعارج:١٩-٢١]، لا شك في كونه حجة، وأنه أعلى الأنواع، وكذا إذا فسر النبي ﷺ القرآن بالقرآن، ويمثل له بالحديث موضوع البحث من تفسير الظلم بالشرك،(١٦) أما تفسير غير النبي ﷺ فليس بحجة، إنما هو اجتهاد.(١٧).

٤- من أنواع تفسير القرآن الكريم بالقرآن تخصيص العام(١٨):

يذكر العلماء في مبحث (أنواع تفسير القرآن بالقرآن): تخصيص العام،(١٩) والمراد بتخصيص العام "أن يصرف العام عن عمومه، ويراد منه بعض ما يشمله من أفراد بدليل اقتضى ذلك، فهو قصر اللفظ العام على بعض أفراده، أو صرف العام عن عمومه، وإرادة بعض أفراده ابتداء"(٢٠)، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ إذ إن (ظلم) نكرة في سياق النفي (لم)، والنكرة في سياق النفي تَعُم، ولذا فهم الصحابة من الآية العموم، و"الأصل أن يبقى العام على عمومه حتى يرد ما يخصصه"(٢١)، فكان تفسير النبي ﷺ هو المخصص لهذا العموم(٢٢).

٥- أقسام تفسير القرآن بالقرآن من جهة الاتصال وعدمه:

يقسم العلماء تفسير القرآن بالقرآن إلى نوعين: تفسير متصل بالآية المراد تفسيرها، كما مر مثاله بتفسير لفظة الطارق، وكتفسير (هلوعًا)، وإلى تفسير منفصل، وهو: ما كان التفسير في آية أخرى، والحديث الذي هو موضع البحث لا شك أنه من النوع المنفصل، وهذا النوع له أحكام مختلفة، فهو يختلف باختلاف من يتولى هذا التفسير، فإذا كان المفسِّر هو النبي ﷺ فلا شك في حجيته، إذا صح الحديث وكان صريحًا في أنه تفسير للفظة أو الآية، أما إذا كان المفسِّر غير النبي ﷺ فهو اجتهاد(٢٣).

المطلب الثاني: السنة النبوية

من مصادر التفسير السنة النبوية، ونعني به التفسير النبوي، وقد ألفت في ذلك مؤلفات، من أبرزها التفسير النبوي، للدكتور خالد الباتلي، وقد عرف التفسير النبوي بقوله: "ما ورد عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير في بيان معاني القرآن"(٢٤).

وقد بين الطبري أن تأويل جميع القرآن على أوجه ثلاثة، وعَدَّ من هذه الأوجه: "ما خص الله بعلم تأويله نبيه ﷺ، دون سائر أمته، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك، إلا ببيان الرسول ﷺ لهم تأويله"(٢٥).

ونبه الزركشي إلى أن النقل عن رسول الله ﷺ هو الطراز الأول، لكنه حذر من الضعيف والموضوع(٢٦).

والآن لنذكر بعض ما يستشهد بهذا المثال مما له تعلق بالسنة النبوية:

١- التفسير النبوي من مصادر التفسير:

لا شك أن تفسير النبي مصدر من أهم مصادر التفسير، قال تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقد بين ابن كثير سبب ذلك فقال: "لعلمك بمعنى ما أنزل عليك، وحرصك عليه، واتباعك له، ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم، فتفصل لهم ما أجمل، وتبين لهم ما أشكل"(٢٧).

وقد نص د. المطيري في كتابه تفسير القرآن بالقرآن على ذلك(٢٨)، وهو أمر بدهي - وذَكَرَ الحديث الذي نحن بصدد الحديث عنه(٢٩)، ويصلح الحديث موضوع البحث للاستشهاد كمثال للتفسير النبوي.

٢- بيان النبي ﷺ بالكلام:

في تعريف التفسير النبوي يجعل العلماء تفسيره عليه الصلاة والسلام على أنواع: فمنه ما يكون بالقول، ومنه ما يكون بالفعل ومنه ما يكون بالتقرير، والحديث موضوع البحث تفسير بالقول(٣٠).

٣- التفسير النبوي النصي اللفظي الصريح:

يقول د. الباتلي: "إن الوارد عن النبي ﷺ في بيان معاني القرآن متفاوت في درجات البيان، ويمكن تصنيفه إلى الدرجات التالية: التفسير النصي اللفظي الصريح: وهو ما ورد عن النبي ﷺ من نص لفظي صريح في تفسير الآية"(٣١)، ثم أورد الحديث الذي يفسر الظلم بالشرك كمثال(٣٢).

٤- حجية التفسير النبوي:

لا شك أن التفسير النبي ﷺ حجة، ولا تجوز مخالفته، يقول ابن العربي: "وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير، وليس للمتعرض إلى غيره إلا النكير"[٣٣]، وقال القرطبي: "إذا ورد عن النبي ﷺ وثبت عنه نص في شيء لا يحتمل التأويل كان الوقوف عنده"[٣٤].

٥- من أنواع تفسير النبوي بيان المشكل[٣٥]:

في بيان النبي ﷺ أن المراد بالظلم في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلۡمٍ ....﴾: الشرك، إزالةٌ للإشكال الذي حصل للصحابة ﷺ،[٣٦] قال ابن الجوزي: "والظُّلم يقع على الشّرك وعلى المعاصِي دونه، وقد فسره الرَّسول الله عليه السَّلَام هاهنا بالشرك"[٣٧].

٦- أحوال السنة مع القرآن الكريم:

ذكر العلماء أن للسنة مع القرآن ثلاثة أحوال، وعَدّوا منها أن تكون مبينة للقرآن، والحديث بيان من النبي ﷺ للقرآن الكريم وتوضيح[٣٨].

٧- من صور البيان النبوي تخصيص العام:

ذكر الخطيب البغدادي بابًا في كتابه: الكفاية في علم الرواية، فقال: "باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن، وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان"[٣٩]، وكذا بين الشاطبي أن السنة "توضح المجمل، وتقيد المطلق، وتخصص العموم..."[٤٠]: "والحديث الذي هو موضوع البحث فيه تخصيص النبي ﷺ عموم الظلم الذي في الآية التي في سورة الأنعام بالشرك الذي في آية سورة لقمان[٤١].

٨- من أنواع التفسير النبوي: التفسير المباشر:

يقسم بعض المعاصرين ما يتعلق بتفسير النبي ﷺ إلى قسمين: التفسير المباشر، والمقصود منه: ما باشر النبي ﷺ تفسيره، والآخر غير المباشر وهو: ما استنبطه غيره من فهمه للأحاديث على أنه تفسير لآية ما[٤٢]، والحديث موضوع البحث من التفسير المباشر.

٩- أن النبي ﷺ لم يفسر القرآن الكريم كله:

لا شك أن القول بأن الرسول ﷺ بين القرآن كله للصحابة قول لا أساس له من الصحة، وإزالة الإشكال الذي وقع فيه الصحابة في هذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن النبي ﷺ لم يفسر لهم القرآن الكريم كله، وإلا لعرفوا المراد وتناقلوه فيما بينهم، وإن خفِي على بعضهم فلن يخفى على الباقين.

المطلب الثالث: تفسير الصحابة:

الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا ومات على ذلك[٤٣].

أهمية تفسير الصحابة ﷺ:

تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة من المصادر المهمة، قال الزركشي وهو يعدد أمهات مآخذ التفسير: "الأخذ بقول الصحابي؛ فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع الى النبي ﷺ كما قاله الحاكم في تفسيره،[٤٤] وقال في

موضع آخر: "فإن لم يوجد في السنة يرجع إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب"(٤٥).

قال الشاطبي وهو يتحدث عن بيان الصحابة ﷺ: وأما بيان الصحابة فإن أجمعوا على ما بينوه؛ فلا إشكال في صحته أيضًا....، وإن لم يجمعوا عليه؛ فهل يكون بيانهم حجة، أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل، ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين:

أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم؛ فهم أعرف بالكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان؛ صح اعتماده من هذه الجهة.

والثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسنة، فهم أقعد في فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب"(٤٦).

وستناول فيما يأتي مواطن الاستشهاد في هذا الحديث مما له تعلق بتفسير الصحابة ﷺ.

١- من مصادر التفسير عند الصحابة: التفسير النبوي:

التفسير النبوي من مصادر الصحابة، فقد كان النبي ﷺ يُبَين لهم ما يحتاجون إليه، وإذا أشكل عليهم شيء من القرآن رجعوا إليه، والحديث يدل دلالة واضحة على ذلك(٤٧).

٢- اللغة مصدر من مصادر الصحابة في التفسير:

السبب في الإشكال الذي وقع فيه الصحابة ﷺ أنهم فهموا الظلم بمعناه اللغوي، وحين بين لهم النبي ﷺ المراد، وأزال الإشكال لم يعترض على رجوعهم للغة، فسكوته عليه الصلاة والسلام عن رجوعهم للغة إقرار لهم، والله أعلم، قال ابن حجر: "الصحابة فهموا من قوله ﴿بظلم﴾ عموم أنواع المعاصي، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك، وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك "(48)، ويقول د. الطيار: "مما يدل على اعتبار اللغة طريقًا من طرق التفسير الحديث السابق ـ في التفسير النبوي ـ عن استشكال الصحابة للظلم، في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ووجه دلالة هذا الأثر أن الصحابة قد فسروا الظلم بما يعرفونه من لغتهم، ولم ينكر عليهم الرسول ﷺ هذا، بل أرشدهم إلى المراد بالظلم في الآية"(٤٩).

٣- من مصادر الصحابة الاجتهاد:

أورد الزركشي وهو يتحدث عن الذي يجب على المفسر البداءة به، موضوعَ الاجتهاد بعد الرجوع إلى تفسير القرآن بالقرآن، ثم السنة، ثم الصحابة، وختمها بقوله: "فإن لم يوجد ذلك يرجع إلى النظر والاستنباط"(٥٠)، والذي يؤخذ من بيان النبي ﷺ وتوضيحه أنه أزال الإشكال فقط، ولكنه لم ينكر عليهم اجتهادهم في معرفة المراد، وهذا يدل على أنه أقرهم على سلوك هذا السبيل، والله أعلم.

يقول د. مساعد الطيار: "إنَّ هذا الحديث يدلُّ على أن الصحابةَ ﷺ كانوا يجتهدون في فهمِ القرآنِ الذي نزل بلغتِهم على ما يفهمونه منها، فإن أشكلَ عليهم منه شيءٌ سألوا رسول الله ﷺ، وهذا ظاهرٌ من هذا الحديث؛ لأنَّهم جعلوا معنى الظُّلم عامًا على ما يعرفونه من لغتِهم، فأرشدَهم النَّبيُّ ﷺ إلى المعنى المرادِ به في الآيةِ، ونبَّهَهم إلى أن المعنى اللُّغويَّ الذي فسَّروا به الآيةَ غيرُ مرادٍ"(٥١).

٤- جواز التفسير بالرأي:

تناول العلماء حكم التفسير بالرأي، وخلصوا إلى أنه إذا توافرت شروط المفسر فلا مانع منه، والذي يهم هنا، - وهو ما يتفرع عن النقطة السابقة - جواز التفسير بالرأي لمن حقق شروطه، وقد مر ذكر سبب ذلك، وأن النبي ﷺ لم ينكر على الصحابة ﷺ الطريق الذي سلكوه في الوصول إلى المعنى، بل أنكر عليهم ما فهموه من اللفظ.

٥- أن الصحابة ﷺ لم يتلقوا تفسير القرآن كله من النبي ﷺ:

مر عند الحديث عن التفسير النبوي أن النبي ﷺ لم يفسر القرآن الكريم كله للصحابة، وهنا يُعاد هذا الموطن لتعلقه بالصحابة، فالحديث له تعلقان، الأول: بالنبي ﷺ، والآخر بالصحابة، والدلالة على أنه لم يفسر القرآن كله واضحة، إذ لو فسره لما كان يغيب عنهم، أو عن بعضهم.

المطلب الرابع: اللغة العربية

المراد بتفسير القرآن الكريم باللغة العربية: "بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب"(٥٢).

ذكر الزركشي هذا المصدر وهو يبين مآخذ التفسير فقال: "الأخذ بمطلق اللغة، فإن القرآن نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ... ثم بين - وهو يشرح تقسيم التفسير إلى أربعة أقسام - وأن منها: قسم تعرفه العرب في كلامها،(٥٣) أن على المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها... وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين"(٥٤).

وقد فصل ابن عاشور في بيان المراد بتفسير القرآن باللغة العربية تفصيلًا حسنًا فقال: "أما العربية فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودونوها، إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقًا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة، ويعني بقواعد العربية: مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين"(٥٥).

مواطن الاستشهاد بالحديث فيما له تعلق باللغة العربية:

١- اللغة مصدر من مصادر التفسير:

وتعد اللغة العربية مصدرًا من مصادر التفسير، يدل على ذلك أن الرسول ﷺ لم ينكر على الصحابة ﷺ رجوعهم للغة في تفسير للآية، لكنه وضح لهم المقصود بالآية الكريمة.

٢- لا يكفي لتفسير القرآن الكريم مجرد اللغة:

لا شك أن للغة العربية أهمية كبيرة في تفسير القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة، قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]،

قال الزركشي: "ومعرفة هذا الفن للمفسر ضروري وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى"(٥٦) ثم أورد قول مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب، وقول مالك بن أنس: لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالًا(٥٧).

ولكن ينبغي أن لا نجعل اللغة المصدر الأول في التفسير، بل لا بد من الرجوع إلى التفسير بالمأثور، لذا عُدَّ تفسير القرآن باللغة قبل الرجوع إلى التفسير بالمأثور من أخطاء المفسرين، فقد جعل مؤلف كتاب (أسباب الخطأ في التفسير) الاجتهادَ في تفسير الآية مع وجود النص المفسِّر لها أولَ الأسباب(٥٨)، ثم أورد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ...﴾ الآية، كمثال لمن خالف التفسير النبوي، وهو الزمخشري حيث فسر الظلم بالمعصية المفسقة(٥٩).

وقال د. الطيار: "اللغة لا تستَقِلُّ بفهم القرآن، وأنَّ الاعتماد عليها دون المصادرِ الأخرى يُوقِعُ في الغلط(٦٠).

إذن تفسير الظلم بالشرك يدل دلالة واضحة على أن مجرد العلم باللغة لا يكفي لمن يتصدى لتفسير كتاب الله عز وجل، وهذا واضح من أن الصحابة قد جانبهم الصواب لاعتمادهم على ما فهموه من لغتهم.

ولئن اعتّذُر للصحابة ﷺ حين فسروا الظلم بمعناه اللغوي بأنه لم يكن لديهم التفسير النبوي، فما عذر من يلجأ إلى اللغة بعد تفسير النبي ﷺ.

٣- إذا تعارضت الحقيقة اللغوية مع الحقيقة الشرعية قدمت الحقيقة الشرعية:

ذكر العلماء أن الحقائق ثلاث: شرعية وعرفية ولغوية، وأنه إذا تعارضت الحقيقة الشرعية مع العرفية أو اللغوية فتقدم الحقيقة الشرعية إلا إذا دل الدليل على أن المراد خلاف ذلك، وقد بين الزركشي أنه إذا دار "اللفظ بين معنيين هو في أحدهما حقيقة لغوية وفي الآخر حقيقة شرعية فالشرعية أولى إلا أن تدل قرينته على إرادة اللغوي"(٦١)، ولذا قدم أغلب العلماء المعنى الشرعي - وهو ما ورد في التفسير النبوي - على المعنى اللغوي، وخطؤوا من رجح خلاف ذلك.

٤- الوجوه والنظائر:

جعل العلماء هذا المثال من الوجوه والنظائر، ذلك أن للظلم معان متعددة، فقد ذكر أبو هلال العسكري أن الظلم على أربعة أوجه، والذي له صلة بالحديث ما أورده أولًا، وهو الشرك، ثم ذكر آيتي سورة الأنعام وسورة لقمان مع الحديث بأكمله(٦٢)، أما ابن الجوزي فبين أن أهل التفسير ذكروا للظلم ستة أوجه، وعدَّ منها الشرك(٦٣).

المطلب الخامس: الرأي

المراد بالتفسير بالرأي: "بيان القرآن بالعقل"(٦٤)، ولا حاجة التطرق لآراء العلماء في جوازه، فالكل متفق على ذلك إذا كان من التفسير بالرأي المحمود الذي تتحقق فيه الشروط التي ذكرها العلماء(٦٥).

المواطن التي يستدل بها على التفسير بالرأي من هذا الحديث:

١- التفسير بالرأي مصدر من مصادر التفسير:

الأصل أن يفسر القرآن بالمأثور، وهو ما ورد من تفسير للقرآن بالقرآن ثم ما ورد عن النبي ﷺ ثم الصحابة ﷺ ثم التابعين، لكن ما ورد في التفسير بالمأثور لا يشمل القرآن الكريم كله، ولذا يُعمل المفسر عقله في الوصول إلى

المعنى، والحديث موضوع البحث يؤصل لهذا المصدر، وذلك من إقرار النبي ﷺ على طريقتهم أو منهجهم في الوصول إلى المعنى، ذلكم أنهم اجتهدوا في فهم الآية، ففهموها من خلال لغتهم،؛ فلم ينكر عليهم الرسول ﷺ ما فعلوا وإنما بين لهم المراد، يقول أ. د. مساعد الطيار: "إنَّ هذا الحديث يدُلُّ على أن الصحابةَ ﵃ كانوا يجتهدون في فهم القرآن الذي نزل بلغتِهم على ما يفهمونه منها، فإن أشكلَ عليهم منه شيءٌ سألوا رسولَ الله ﷺ، وهذا ظاهرٌ من هذا الحديثِ؛ لأنَّهم جعلوا معنى الظُّلمِ عامًا على ما يعرفونه من لغتِهم، فأرشدَهم النَّبيُ ﷺ إلى المعنى المرادِ به في الآية، ونبَّههم إلى أن المعنى اللغويَّ الذي فسَّروا به الآيةَ غيرُ مرادٍ، ولم ينهَهم ﷺ عن أن يفسِّروا القرآنَ بلغتِهم، ولو كان هذا المسلك خَطَأً لنَبَّهَهُم عليه، والله أعلم"[٦٦].

٢- التفسير بالرأي وقع في عهد النبي ﷺ:

هذا الحديث الذي دل على جواز التفسير بالرأي، من خلال إقرار النبي ﷺ للصحابة، يؤصل لمسألة جواز التفسير بالرأي، وذلك لأنه وقع في العهد النبوي، بل وبإقرار منه ﷺ[٦٧].

٣- أقسام التفسير بالرأي:

يقسم العلماء التفسير بالرأي إلى قسمين: مقبول ومردود، أو محمود ومذموم، والحديث يمكن الاستدلال به للقسمين، فمن ذكر التفسير النبوي للظلم كان تفسيره مقبولًا ومحمودًا، ومن قال غير ذلك فتفسيره مردود ومذموم.

٤- لا مجال للاجتهاد في تفسير الآية مع وجود النص المفسر لها[٦٨]:

وهذا واضح فيما فعله الزمخشري فقد اجتهد في تفسير الظلم مع وجود الحديث المفسر له، والحديث موضوع البحث دليل على ذلك، قال د. طاهر محمود بعد إيراده الحديث: "وبالتفسير النبوي قال عامة الصحابة والتابعين، ... ولم تقبل المعتزلة هذا التفسير الأثري، وذهب إمامهم الزمخشري إلى منع تفسير الظلم بالشرك، وفسره بالمعصية المفسقة..."[٦٩].

المبحث الثاني: الاختلاف بين المفسرين

المقصود من اختلاف المفسرين: "أن يذكر المفسرون في بيان معنى اللفظة أو الآية الواحدة أقوالًا متغايرة، سواء أكانت متضادة أم لا"[٧٠].

وقد ألفت كتب كثيرة في هذا الموضوع تبين أسبابه وأنواعه وآثاره[٧١].

المواطن التي يمكن الاستشهاد بالحديث على مبحث اختلاف المفسرين، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقسام الاختلاف من حيث القبول والرد

يقسم العلماء الاختلاف إلى اختلاف ممدوح واختلاف مذموم، فالأول مقبول والآخر مردود، والحديث موضوع البحث يصلح أن يكون شاهدًا للقسمين، فمن فسر الظلم بالشرك كان تفسيره من القسم الممدوح، ومن قال خلاف ذلك عُدَّ تفسيره مذمومًا.

المطلب الثالث: أنواع الاختلاف في التفسير من حيث التنوع والتضاد

اختلاف المفسرين له عدة تقسيمات، أشهرها تقسيمه إلى نوعين: اختلاف تنوع واختلاف تضاد، والمقصود باختلاف التنوع: "تعدد الأقوال التفسيرية الواردة في معنى النص المفسَّر شريطة احتماله لها"[٧٢]، أما اختلاف التضاد فهو: "القولان المتنافيان بحيث لا يمكن القول بهما معًا، فإذا قيل بأحدهما لزم منه عدم القول بالآخر"[٧٣].

أما فيما يتعلق بالاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك فالاختلاف فيه بين جمهور المفسرين والزمخشري ومن سار على نهجه يُعَدُّ من اختلاف التضاد؛ إذ لا يمكن الجمع بين القولين أبدًا.

المطلب الثاني: أسباب اختلاف المفسرين

أُلفت في أسباب اختلاف المفسرين كتب كثيرة، تطرق مؤلفوها لأسباب كثيرة، منها:

السبب الأول: عدم وصول الحديث للمفسر، فمن لم يصله هذا الحديث – ومن المعلوم أن لا أحد يحيط بالسنة النبوية – فسيفسره غالبًا من حيث اللغة، ويقول بعموم اللفظ الوارد في الآية كما فهم الصحابة ﵃.

السبب الثاني: يتعلق هذا السبب بعقيدة المفسر، فقد فسر الزمخشري الظلم الوارد في الحديث بالمعصية المفسقة، فقال: "لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسقهم، وأبى تفسيرَ الظلم بالكفر لفظُ اللبس"(٧٤)، وقد رد عليه أبو حيان بقوله: "وقوله: وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس، هذا رد على من فسر الظلم بالكفر والشرك وهم الجمهور، وقد فسره الرسول ﷺ بالشرك، فوجب قبوله، ولعل الزمخشري لم يصح له ذلك عن الرسول، وإنما جعله يأباه لفظ اللبس؛ لأن اللبس هو الخلط، فيمكن أن يكون الشخص في وقت واحد مؤمنًا عاصيًا معصية تفسقه، ولا يمكن أن يكون مؤمنًا مشركًا"(٧٥).

السبب الثالث: أن الحديث وصل المفسر ولكن لم يصح لديه، ورَدُّ أبي حيان يشير إلى ذلك، معتذرًا للزمخشري.

السبب الرابع: تقديم العقل على النقل، ذكر هذا السبب مؤلف كتاب أسباب الخطأ في التفسير، ومثل له بالحديث موضوع البحث، والذي يفسر فيه النبي ﷺ الظلم بالشرك.

السبب الخامس: اختلاف المصدر المعتمد عليه في التفسير، ذكر هذا السبب د. الطيار، ومثل له بمثال كان الاختلاف بسبب رجوع أحدهم إلى مصدر لغوي ورجوع الآخر إلى السنة النبوية،(٧٦) والحديث موضوع البحث كان أصل الخلاف اعتماد الصحابة ﵃ على اللغة، فردهم النبي ﷺ إلى المعنى الصحيح، فهو إذن رجوع إلى السنة النبوية.

المبحث الثالث: شروط المفسر

لا بد لمن يتصدى للتأليف في أي علم من توافر شروط معينة تؤهله لذلك، فكيف لمن يريد تفسير القرآن الكريم الذي هو كلام الله عز وجل، وقد أُفرد هذا الموضوع بتآليف كثيرة، من أهمها الرسالة العلمية(٧٧) بعنوان (المفسر شروطه، آدابه، مصادره)، للأستاذ أحمد قشيري سهيل، كما ألف أ. د. عبد العزيز الضامر كتابًا قيمًا بعنوان: (العلوم التي يحتاج إليها المفسر)، ولا يخلو كتاب ألف في أصول التفسير من مبحث يبين هذه الشروط، وسنبين فيما يأتي ماله علاقة بموضوع البحث، وقد صُنفت هذه الشروط إلى أربعة أصناف:

"الشروط الشرعية والأخلاقية.

الشروط العقلية.

الشروط العلمية.

الشروط الفرعية بحسب كل نوع من أنواع التفسير"(٧٨).

سأورد فيما يأتي ما له تعلق بمواطن الاستشهاد بالحديث، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: الشروط الشرعية

أ- صحة العقيدة: الذي يتعلق بالبحث من هذه الشروط صحة العقيدة، قال أبو طالب الطبري: "اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولا ولزوم سنة الدين فإن من كان مغموصًا عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى..."(٧٩).

وأُوْرِد صحة الاعتقاد كموطن للاستشهاد بالحديث؛ لأن معتقدي خلود مرتكب الكبيرة، ومنهم المعتزلة فسروا الظلم على ما تمليه عليهم عقيدتهم، مع ورود الحديث الصحيح، فكان هذا الشرط من أهم الشروط للمفسر.

ب- التجرد عن الهوى: ذكر كثير ممن أوردوا شروط المفسر هذا الشرط، والحقيقة أنه فرع عن صحة العقيدة؛ ذلك أن من اعتقد شيئًا، فإن هواه في موافقة الآية لمعتقده، ولذا يحاول بعضهم لَيَّ عنق الآية حتى توافق هواه الذي يعتقده، ولا شك أن الهوى كما يكون في العقيدة يكون في غيره كنصرة رأي فقهي ونحوه، ولكني اقتصرت على العقيدة لارتباطها بالحديث.

المطلب الثاني: الشروط العلمية

العلوم التي يحتاج إليها المفسر كثيرة، وفيما يتعلق بمواطن الاستشهاد بالحديث فهذه العلوم هي:

أ- علم الحديث رواية ودراية، ولا سيما ما يتعلق بتفسير القرآن الكريم: معرفة الأحاديث الواردة في تفسير القرآن الكريم مهمة جدًا؛ فمن أسباب الخطأ ترك الحديث الصحيح الذي يفسر الآية والانتقال إلى مصدر دونه.

ب- علم العقيدة: لا شك في أهمية هذا الشرط لمعرفة العقيدة الصحيحة الموافقة للقرآن والسنة، وقد سبق أن تفسير الزمخشري للظلم بالمعصية المفسقة، وليس الشرك، سببه مخالفة الاعتقاد الصحيح في ذلك.

ج- علم أصول الفقه: معرفة العام والخاص له تعلق بعلم أصول الفقه، والحديث موضع البحث، فيه تخصيص السنة للعموم الوارد في القرآن، وهذه مصطلحات ينبغي على من يتولى تفسير القرآن أن يعرفها.

يقول الزركشي: "فائدة: في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه ولا بد من معرفة قواعد أُصول الفقه فإِنه من أَعظم الطرق في استثمار الْأَحكامِ من الآيات"(٨٠).

وليس المقصود أن يكون المفسر محيطا بهذه العلوم، بل المطلوب معرفة أمّات مسائلها(٨١).

المبحث الرابع: قواعد التفسير

قواعد التفسير: "هي الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها"(٨٢).

وقد بين العلماء أهمية هذه القواعد لطالب العلم، يقول ابن تيمية: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم"(٨٣).

وسأذكر القواعد التي لها تعلق بالحديث، وهي خمس قواعد:

القاعدة الأولى: إذا عرف التفسير من جهة النبي ﷺ فلا حاجة إلى قول من بعده(٨٤):

هذه القاعدة واضحة لا تحتاج إلى بيان، ولذا رد العلماء من فسر الظلم الوارد في الآية بغير الشرك الذي في الحديث.

القاعدة الثانية: ألفاظ الشارع محمولة على المعاني الشرعية، فإن لم تكن فالعرفية، فإن لم تكن فاللغوية(٨٥):

وقد مر ذكر هذا المعنى عند الحديث عن اللغة العربية كمصدر من مصادر التفسير، وقد ذكر هناك أن الظلم له معنى لغوي ومعنى جاء التفسير النبوي ببيانه في آية سورة لقمان، فيقدم المعنى الشرعي، وهو تفسير النبي ﷺ على المعنى اللغوي.

القاعدة الثالثة: ما رجع الصحابة فيه إلى اللغة فحكمه القبول(٨٦):

هذا ما ذكره د. خالد السبت، وهي قاعدة صحيحة في الجملة، ولكن أرى أن تُقَيَّد بـ (إذا لم يرد ما يخالفه) وهنا يستشهد بالمثال موضوع البحث، إذ لم يُقبل تفسير الصحابة وقد رجعوا للغتهم؛ والعلة في عدم قبول ما فهموه ورود التفسير النبوي، والله أعلم.

القاعدة الرابعة: الأصل حمل نصوص الوحي على ظواهرها إلا لدليل(٨٧):

يستشهد بهذه القاعدة على أن الأصل حمل الظلم على عمومه، لأنه ورد نكرة في سياق النفي، ولكن هذا المعنى الظاهر صرفه التفسير النبوي، يقول ابن حزم: "فالواجب أن لا يُحال نص عن ظاهره إلا بنص آخر صحيح مخبر أنه على غير ظاهره، فنتبع في ذلك بيان الله تعالى وبيان رسوله ﷺ كما بين عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ أنه مراده تعالى به الكفر كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾"(٨٨).

القاعدة الخامسة: الأصل أن يبقى العام على عمومه حتى يرد ما يخصصه"(٨٩):

لفظ (ظلم) الوارد في الحديث الشريف نكرة في سياق النفي، فتدل على العموم، هذا هو الأصل، ولكن التفسير النبوي خصص هذا العموم، وذكر فردًا من أفراده.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في ثنايا الحديث الشريف، ومحاولة استقراء المواطن التي يمكن أن يُستشهد به عليها، أوجز النتائج بالآتي:

١- تبين أن مواطن الاستشهاد بحديث تفسير الظلم بالشرك بلغت واحدًا وأربعين موضعًا، تضمن كثير منها تأصيلاً لبعض مباحث أصول التفسير، مثل: تفسير القرآن بالقرآن، والتفسير النبوي، وما له علاقة بتفسير الصحابة، واللغة كمصدر من مصادر التفسير، كما أن قواعد التفسير كان لها نصيب من التأصيل.

٢- ظهر أن الأحاديث الصحيحة تتطلب من طلاب العلم مزيدًا من الاهتمام، وبخاصة ونحن نؤصل لعلم من العلوم الشرعية، فإثبات أن النبي ﷺ قال أو فعل شيئًا أو أقر أمرًا، لا شك أنه من أهم الأدلة على استحبابه أو وجوبه.

٣- اتضح أن الأحاديث النبوية، - وقد أوتي ﷺ جوامع الكلام - تحوي وفرة من المعاني والدلالات، ويستنبط منها قواعد في التفسير، ولذا لا يكفي أن يستدل بها على موطن واحد، وهنا يظهر دور المعلم في تدريب الطلاب على استخراج ما في الحديث من دلالات وهدايات.

٤- تبين أن علم أصول التفسير - وقد استقل مؤخرًا كعلم قائم بذاته، قائم على أصول ثابتة راسخة مستمدة من مشكاة النبوة.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

١- أوصي المدرسين أن يولوا هذا الأمر اهتمامًا كبيرًا، وذلك من خلال تدريب طلابهم على مثل هذه الأبحاث، وذلك بإعطائهم أحاديث يطلب منهم استخراج ما فيها مما له علاقة بعلم أصول التفسير.

٢- تطبيق هذا الأمر على بعض الأحاديث لتأصيل علوم أخرى، من مثل حديث نزول جبريل عليه السلام بأقرأ، لتأصيل مباحث من علوم القرآن، كمبحث الوحي، وأول ما نزل، ونزول القرآن منجمًا، والمكي والمدني، وغيرها، ولم أقف على من أفرده ببحث.

الهوامش:

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ)، أورد الإمام البخاري هذا الحديث في كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، ١/١٥، برقم:٣٢، وكتاب بدء الخلق، باب قوله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾، وقوله: ﴿إن إبراهيم كان أمة﴾ وقوله: ﴿إن إبراهيم لأواه حليم﴾ ج٤، ص١٤١، برقم: ٣٣٦٠، وكتاب التفسير، سورة الأنعام، باب ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، ج٦، ص٥٦، برقم: ٤٦٢٩، وسورة لقمان، بابُ ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، ج٦، ص١١٤، برقم: ٤٧٧٦، وكتاب استتابة المُرْتَدِّين والمعاندين وَقِتالهم، باب إثم من أشرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة، ج٩، ص١٣، برقم: ٦٩١٨، وباب ما جاء في المتأولين، ج٩، ص١٨، برقم: ٦٩٣٧، ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، ج١، ص١٤، برقم:١٩٧.

(٢) مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، السعودية، (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م) ص١٧.

(٣) مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٣٩.

(٤) إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٤١.

(٥) انظر بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت: ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، ج٢، ص١٥٦-١٦١، وقد بين الزركشي عقب هذه العبارة المقصود بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع وأنه التفسير بالرأي المستند إلى العلم باللغة والشرع، انظر المصدر السابق والجزء والصفحات.

(٦) المصدر السابق، ج٢، ص ١٧٥.

(٧) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٤٧، وإبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ط٣، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، (١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م)، ص٤٧.

(٨) مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٣٩.

(٩) إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٤١.

(١٠) أحمد بن محمد البريدي، **تفسير القرآن بالقرآن دراسة تأصيلية**، مكتبة الرشد، ناشرون، بغير تفاصيل، ص٧.

(١١) مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٤٣.

(١٢) محمد قجوي، **تفسير القرآن بالقرآن قيمته ومباحثه وضوابطه ومصادره**، ص٢، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، عقد في فاس، في (١٩-٢٠-٢١ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ، الموافق ٩-١٠-١١،أبريل٢٠١٥). انظر https://drive.google.com/file/d/1M5yB1_zOxRCPrd19KZHyyRyYHAOADWPK/view

(١٣) انظر أحمد بن محمد البريدي، **تفسير القرآن بالقرآن**، ص١٥.

(١٤) عبد الله أبو السعود بدر، **تفسير الصحابة**، ط١، دار ابن حزم، بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص١٣٧-١٤١، وقد ذكر أمثلة كثيرة لذلك، وانظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٤٧.

(١٥) مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ط١، دار القلم، دمشق، (١٤١٠هـ/١٩٨٩م)، ص١٧.

(١٦) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٤٣.

(١٧) انظر إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٤٦-٤٧، وص٧١، وص٨٣.

(١٨) العام هو "اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدًا"، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت: ٥٠٥هـ)، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص١٠٦.

(١٩) انظر إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٤٨.

(٢٠) محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، ط٢، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ج٢ ص٦١.

(٢١) المصدر السابق ج٢، ص١٠١.

(٢٢) انظر مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ط٣، دار ابن الجوزي، الدمام، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص٤٠.

(٢٣) انظر خالد السبت، **قواعد التفسير**، جمعًا ودراسة، ط١، دار ابن عفان، السعودية، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١١١.

(٢٤) خالد الباتلي، **التفسير النبوي**، ط٢، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م)، ج١، ص٥٥، وانظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٦٣.

(٢٥) محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، السعودية، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ج١، ص٨٨.

(٢٦) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٥٦.

(٢٧) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢ (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ج٤، ص٥٧٤.

(٢٨) ص٩١.

(٢٩) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٦٣، وما بعدها.

(٣٠) انظر عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي، (ت: ٧٣٩هـ)، **تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، شرح: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الدمام، ص١٤٧، وانظر خالد الباتلي، **التفسير النبوي**، ج١، ص٥٥، وإبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير** ص٦٠-٦١.

(٣١) خالد الباتلي، **التفسير النبوي**، ج١، ص٥٩.

(٣٢) انظر المصدر السابق والجزء والصفحة.

(٣٣) محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، (ت: ٥٤٣هـ)، **أحكام القرآن**، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج٣، ص١١٣، وانظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٧٣.

(٣٤) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، (ت: ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢ (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، ج١٠، ص٥٥.

(٣٥) المشكل: "اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال"، عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، ج١، ص٨٣.

(٣٦) انظر مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ص٤٤.

(٣٧) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ج١، ص٢٦٧.

(٣٨) انظر محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، **أعلام الموقعين**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣)، ج٢، ص٣٠٧، وخالد السبت، قواعد التفسير، ج١، ص١٤٢-١٤٣، وقد ذكر الحديث موضوع البحث.

(٣٩) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص١٢ وما بعدها، وقد ذكر أمثلة كثيرة.

(٤٠) إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: ٧٩٠هـ)، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، عمان، ط١ (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٤، ص٣٣٤.

(٤١) انظر أيضًا **التفسير النبوي**، الباتلي، ج١، ص٦٨-٦٩، وإبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٦٣.

(٤٢) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٦٣-٦٤، وإبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٦٠-٦١.

(٤٣) انظر عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، (ت: ٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٣٩٦.

(٤٤) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٥٧، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص٢٥٨.

(٤٥) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٧٦، وانظر إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٦٨-٦٩.

(٤٦) إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: ٧٩٠هـ)، **الموافقات**، ج٤، ص١٢٧-١٢٨، بحذف يسير.

(٤٧) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٨٥، وإبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص٧١.

(48) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م، ج١، ص٨٧، وانظر مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ص٥٩.

(٤٩) مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ص٥٩.

(٥٠) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٧٦.

(٥١) مساعد الطيار، **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، (١٤٢١هـ)، ص٦٥-٦٦.

(٥٢) المصدر السابق، ص٣٨.

(٥٣) انظر لتقسيم ابن عباس: محمد بن جرير الطبري، (ت: ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**، ج١، ص٧٠، ومحمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٦٤-١٦٥.

(٥٤) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٦٥.

(٥٥) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، (١٩٨٤م)، ج١، ص١٨.

(٥٦) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٩٢.

(٥٧) انظر المصدر السابق والجزء والصفحة.

(٥٨) طاهر محمود، **أسباب الخطأ في التفسير**، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، (١٤٢٥هـ)، ج١، ص١٠٠.

(٥٩) انظر محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ)، ج٢، ص٤٣.

(٦٠) مساعد الطيار، **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**، ص٦٣٣.

(٦١) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص ١٦٧.

(٦٢) انظر الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، (ت: نحو ٣٩٥هـ)، **الوجوه والنظائر**، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٣٢٣.

(٦٣) انظر عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – لبنان/ بيروت، ط١، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص٤٢٧.

(٦٤) د. فهد الوهبي، **التفسير بالرأي والشبهات المثارة حوله**، مجلة جامعة طيبة، العدد/٩، (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٢٢.

(٦٥) لمعرفة هذه الشروط انظر رسالة الماجستير: أحمد عمر الغاني، **التفسير بالرأي ماله وما عليه**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٣٩٩هـ/١٤٠٠) ١٠٤-١١٩.

(٦٦) مساعد الطيار، التفسير **اللغوي للقرآن الكريم**، ص٦٦.

(٦٧) انظر المصدر السابق، ص٧١٠.

٦٨) طاهر محمود، **أسباب الخطأ في التفسير**، ص٨٧.

(٦٩) انظر المصدر السابق، ج١، ص ١٠٠-١٠١، بحذف يسير.

(٧٠) منى المعيذر، **اختلاف التنوع في التفسير**، دار العاصمة، السعودية، ط١، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص٣٦.

(٧١) ككتاب **اختلاف المفسرين** أ. د. سعود الفنيسان، بل أُفرد أحد أنواعه برسالة علمية، بعنوان: **اختلاف التنوع في التفسير**، لمنى المعيذر، وقد طبعت أيضًا.

(٧٢) منى المعيذر، **اختلاف التنوع في التفسير**، ص٣٨.

(٧٣) مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ص٥٩.

(٧٤) انظر محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، ج٢، ص٤٣.

(٧٥) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، (١٤٢٠هـ)، ج٤، ص٥٧١.

(٧٦) انظر مساعد الطيار، **التحرير في أصول التفسير**، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٧٧) قدمت هذه الرسالة لجامعة الملك سعود لنيل درجة الدكتوراه، ونوقشت سنة (١٤٢٣هـ)، وقد طبعت الطبعة الأولى في مكتبة الرشد بالرياض سنة (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

(٧٨) أحمد قشيري سهيل، **المفسر شروطه، آدابه، مصادره**، ط١، مكتبة الرشد، السعودية، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص١٠١.

(٧٩) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط١، دار النشر، مجمع الملك فهد، السعودية، ج٦، ص٢٢٧٥.

(٨٠) محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص٦.

(٨١) انظر إبراهيم الحميضي، **المهذب في أصول التفسير**، ص١٦٤-١٦٥.

(٨٢) خالد السبت، **قواعد التفسير**، ج١، ص٣٠.

(٨٣) **مجموع الفتاوى** ٢٠٣/١٩.

(٨٤) خالد السبت، **قواعد التفسير**، ج١، ص١٤٩.

(٨٥) المصدر السابق، ج١، ص١٥١.

(٨٦) انظر المصدر السابق، ج١، ص١٨١.

(٨٧) المصدر السابق، ج٢، ص٨٤٣.

(٨٨) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (ت: ٤٥٦هـ)، **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبذ في أصول الفقه)**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٥)، ص٣٦.

(٨٩) محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، ج٢، ص١٠١.

المصادر والمراجع:

إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي. (ت: ٧٩٠هـ). **الموافقات**. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان: عمان، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. (ت: ٥٠٥هـ). **المستصفى في علم الأصول**. تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. (ت: ٤٠٥هـ). **المستدرك على الصحيحين**. دار المعرفة: بيروت.

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. (ت: ٤٦٣هـ). **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية: المدينة المنورة.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة: بيروت، (١٣٧٩م).

أحمد بن محمد البريدي. **تفسير القرآن بالقرآن دراسة تأصيلية**. مكتبة الرشد: ناشرون، بغير تفاصيل.

أحمد قشيري سهيل. **المفسر شروطه، آدابه، مصادره**. ط١، مكتبة الرشد: السعودية، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع: (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (ت: ٧٩٤هـ). **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه: القاهرة، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. (ت: نحو ٣٩٥هـ). **الوجوه والنظائر**. حققه وعلق عليه: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

خالد الباتلي. **التفسير النبوي**. ط٢، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع: الرياض، (١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م).

خالد السبت. **قواعد التفسير**. جمعًا ودراسة، ط١، دار ابن عفان: السعودية، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. **شرح الأصول الخمسة**. حققه وقدم به د. عبد الكريم عثمان، ط٣، مكتبة وهبة: القاهرة، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

طاهر محمود يعقوب. **أسباب الخطأ في التفسير**. ط١، دار ابن الجوزي: الدمام، (١٤٢٥هـ).

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط١، دار النشر: مجمع الملك فهد: السعودية.

عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (ت: ٥٩٧هـ). **كشف المشكل من حديث الصحيحين**. تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن: الرياض.

عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (ت: ٥٩٧هـ). **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**. تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط١، مؤسسة الرسالة: لبنان، بيروت، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري الحنفي. (ت: ٧٣٠هـ). **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

عبد الله أبو السعود بدر. **تفسير الصحابة**. ط١، دار ابن حزم: بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي. (ت: ٧٣٩هـ). **تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول**. شرح: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي: الدمام.

عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح. (ت: ٦٤٣هـ). **معرفة أنواع علوم الحديث**. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي. (ت: ٤٥٦هـ). **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبذ في أصول الفقه)**. تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

د. فهد الوهبي. **التفسير بالرأي والشبهات المثارة حوله**. مجلة جامعة طيبة، العدد/٩، (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. **أعلام الموقعين**. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل: بيروت، (١٩٧٣).

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري. (ت: ٦٧١هـ). **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية: القاهرة، (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

محمد بن جرير الطبري. (ت ٣١٠هـ). **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: السعودية، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي. (ت: ٥٤٣هـ). **أحكام القرآن**. راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٣، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (ت: ٧٤٥هـ). **البحر المحيط**. تحقيق: صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر: بيروت، (١٤٢٠هـ).

محمد قجوي. **تفسير القرآن بالقرآن قيمته ومباحثه وضوابطه ومصادره**. ص٢، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه. عقد في فاس في (١٩-٢٠-٢١ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ الموافق ٩-١٠-١١ أبريل ٢٠١٥).

محمد مصطفى الزحيلي. **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**. ط٢، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري. (ت: ٥٣٨هـ). **الكشاف عن حقائق التنزيل**. ط٣، دار الكتاب العربي: بيروت، (١٤٠٧هـ).

مساعد الطيار. **التحرير في أصول التفسير**. مركز الدراسات والمعلومات القرآنية: السعودية، (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م).

مساعد الطيار. **فصول في أصول التفسير**. ط٣، دار ابن الجوزي: الدمام، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

مصطفى مسلم. **مباحث في التفسير الموضوعي**. ط١، دار القلم: دمشق، (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).

مني المعيذر. **اختلاف التنوع في التفسير**. ط١، دار العاصمة: السعودية، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

Ibrahim bin Musa al-Gharnati, known as al-Shatibi, (d. 790 AH), *Al-Muwafaqat*, ed. Abu Ubaidah Mashhoor bin Hasan Al-Salman, Dar Ibn Affan, Amman, 1st ed. (1417 AH/1997 CE).

Abu Hamid Muhammad bin Muhammad al-Ghazali, (d. 505 AH), *Al-Mustasfa fi ‘Ilm al-Usul*, ed. Muhammad bin Suleiman al-Ashqar, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1st ed. (1417 AH-1997 CE).

Abu Abdullah al-Hakim al-Nisaburi, (d. 405 AH), *Al-Mustadrak ‘ala al-Sahihayn*, Dar al-Ma‘rifah – Beirut.

Ahmad bin Ali bin Thabit al-Khatib al-Baghdadi, (d. 463 AH), *Al-Kifayah fi ‘Ilm al-Riwayah*, ed. Abu Abdullah al-Surqi, Ibrahim Hamdi al-Madani, Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah - al-Madinah al-Munawwarah.

Ahmad bin Ali bin Hajar al-‘Asqalani al-Shafi‘i, *Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari*, numbering of books, chapters, and hadiths: Muhammad Fu’ad Abdul-Baqi, prepared, verified, and supervised by Muhibb al-Din al-Khatib, Dar al-Ma‘rifah, Beirut, 1379 CE.

Ahmad bin Muhammad al-Buraidi, *Tafsir al-Qur’an bil-Qur’an: A Foundational Study*, Maktabat al-Rushd, Publishers, without details.

Ahmad Qushayri Suhail, *Al-Mufassir: Shurutuhu, Adabuhu, Masadiruhu*, Maktabat al-Rushd, Saudi Arabia, 1st ed. (1429 AH-2008 CE).

Isma‘il bin Umar bin Kathir al-Qurashi, *Tafsir al-Qur’an al-‘Azim*, ed. Sami bin Muhammad Salamah, Dar Taybah lil-Nashr wal-Tawzi‘, 2nd ed. (1420 AH-1999 CE).

Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur al-Zarkashi, (d. 794 AH), *Al-Burhan fi ‘Ulum al-Qur’an*, ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyyah, ‘Isa al-Babi al-Halabi & Partners, Cairo, 1st ed. (1376 AH – 1957 CE).

Al-Hasan bin Abdullah bin Sahl al-‘Askari, (d. ca. 395 AH), *Al-Wujuh wal-Naza’ir*, verified and annotated by Muhammad Uthman, Maktabat al-Thaqafah al-Diniyyah, Cairo, 1st ed. (1428 AH-2007 CE).

Khalid al-Batili, *Al-Tafsir al-Nabawi*, Dar Kunuz Ishbiliya lil-Nashr wal-Tawzi‘, Riyadh, 2nd ed. (1446 AH-2024 CE).

Khalid al-Sabt, *Qawa‘id al-Tafsir: Jam‘an wa Dirasa*, Dar Ibn Affan, Saudi Arabia, 1st ed. (1417 AH – 1997 CE).

Al-Qadi Abdul-Jabbar bin Ahmad, *Ta‘liq al-Imam Ahmad bin al-Husayn bin Abi Hashim, Sharh al-Usul al-Khamsah*, verified and introduced by Dr. Abdul-Karim Uthman, Maktabat Wahbah, Cairo, 3rd ed. (1416 AH-1996 CE).

Tahir Mahmoud Ya‘qub, *Asbab al-Khata’ fi al-Tafsir*, Dar Ibn al-Jawzi, Dammam, 1st ed. (1425 AH).

Abdul-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti, *Al-Itqan fi ‘Ulum al-Qur’an*, ed. Qur’anic Studies Center, published by King Fahd Complex, Saudi Arabia, 1st ed.

Abdul-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi, (d. 597 AH), *Kashf al-Mushkil min Hadith al-Sahihayn*, ed. Ali Husayn al-Bawwab, Dar al-Watan - Riyadh.

Abdul-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi, (d. 597 AH), *Nuzhat al-A‘yun al-Nawazir fi ‘Ilm al-Wujuh wal-Naza’ir*, ed. Muhammad Abdul-Karim Kazim al-Radhi, Al-Risalah Foundation - Beirut, 1st ed. (1404 AH-1984 CE).

Abdul-Aziz bin Ahmad, ‘Ala’ al-Din al-Bukhari al-Hanafi, (d. 730 AH), *Kashf al-Asrar ‘an Usul Fakhr al-Islam al-Bazdawi*, ed. Abdullah Mahmoud Muhammad Umar, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah - Beirut, 1st ed. (1418 AH-1997 CE).

Abdullah Abu al-Su‘ud Badr, *Tafsir al-Sahabah*, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st ed. (1421 AH-2000 CE).

Abdul-Mu’min bin Abdul-Haqq al-Baghdadi, (d. 739 AH), *Taysir al-Wusul ila Qawa‘id al-Usul wa Ma‘aqid al-Fusul*, commentary by Abdullah bin Salih al-Fawzan, Dar Ibn al-Jawzi, Dammam.

Uthman bin Abdul-Rahman, known as Ibn al-Salah, (d. 643 AH), *Ma‘rifat Anwa‘ ‘Ulum al-Hadith*, ed. Abdul-Latif al-Humaym - Mahir Yasin al-Fahl, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed. (1423 AH-2002 CE).

Ali bin Ahmad bin Sa‘id bin Hazm al-Andalusi, (d. 456 AH), *Al-Nubdhah al-Kafiyah fi Ahkam Usul al-Din (al-Nubadh fi Usul al-Fiqh)*, ed. Muhammad Ahmad Abdul-Aziz, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed.

Dr. Fahd al-Wahbi, *Al-Tafsir bil-Ra’y wal-Shubuhat al-Mutharah Hawlahu*, Journal of Taibah University, issue no. 9 (1437 AH-2016 CE).

Muhammad bin Abi Bakr Ayyub al-Zur‘i, *A‘lam al-Muwaqqi‘in*, ed. Taha Abdul-Ra’uf Sa‘d, Dar al-Jil - Beirut, 1973.

Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Farh al-Ansari, (d. 671 AH), *Al-Jami‘ li-Ahkam al-Qur’an*, ed. Ahmad al-Barduni and Ibrahim Atfayish, Dar al-Kutub al-Misriyyah - Cairo, 2nd ed. (1384 AH-1964 CE).

Muhammad bin Jarir al-Tabari, (d. 310 AH), *Jami‘ al-Bayan ‘an Ta’wil Ay al-Qur’an*, ed. Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin al-Turki, Dar Hajr lil-Tiba‘ah wal-Nashr wal-Tawzi‘ wal-I‘lan, Saudi Arabia, 1st ed. (1422 AH-2001 CE).

Muhammad bin Abdullah Abu Bakr bin al-‘Arabi, (d. 543 AH), *Ahkam al-Qur’an*, revised, referenced, and annotated by Muhammad Abdul-Qadir ‘Ata, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed. (1424 AH – 2003 CE).

Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan, (d. 745 AH), *Al-Bahr al-Muhit*, ed. Sidqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr – Beirut, 1st ed. (1420 AH).

Muhammad Qajwi, *Tafsir al-Qur’an bil-Qur’an: Its Value, Discussions, Regulations, and Sources*, p. 2, research presented at the 3rd World Conference of Qur’anic Studies, held in Fes (19-21 Jumada al-Thani 1436 AH/ 9-11 April 2015).

Muhammad Mustafa al-Zuhaili, *Al-Wajiz fi Usul al-Fiqh al-Islami*, Dar al-Khayr lil-Tiba‘ah wal-Nashr wal-Tawzi‘, Damascus, 2nd ed. (1427 AH-2006 CE).

Mahmud bin Amr bin Ahmad al-Zamakhshari, (d. 538 AH), *Al-Kashshaf ‘an Haqa’iq al-Tanzil*, Dar al-Kitab al-‘Arabi, Beirut, 3rd ed. (1407 AH).

Musa‘id al-Tayyar, *Al-Tahrir fi Usul al-Tafsir*, Qur’anic Studies and Information Center, Saudi Arabia, (1438 AH-2017 CE).

Musa‘id al-Tayyar, *Fusul fi Usul al-Tafsir*, Dar Ibn al-Jawzi, Dammam, 3rd ed. (1420 AH-1999 CE).

Mustafa Muslim, *Mabahith fi al-Tafsir al-Mawdu‘i*, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed. (1410 AH-1989 CE).

Muna al-Mu‘aydhir, *Ikhtilaf al-Tanawwu‘ fi al-Tafsir*, Dar al-‘Asimah, Saudi Arabia, 1st ed. (1434 AH-2013 CE).